التمويل الأخضر إطار مغربي لتصنيف الأنشطة الخضراء

مرجع وطني موحد قيد الاستكمال

السياق العام

مشروع قيد الاستكمال :يستكمل المغرب مشروع التصنيف المغربي للتمويل الأخضر .وقد اختتمتفي 31يوليوز 2026الاستشارة العمومية التي أطلقتها السلطات والمؤسسات الوطنية المختصة.

مرجع موحد :يهدف المشروع إلى تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يمكن اعتبارها خضراء وفق معايير تقنية وعلمية، وتوفير لغة مشتركة للمقاولات وحاملي المشاريع والمستثمرين والمؤسسات المالية.

أبرز المعطيات

جانبان مرتبطان بمواجهة التغير المناخي: تشمل التصنيفية المغربية للتمويل الأخضر التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه. وهي مرحلتها الأولى، يغطي جانب «التخفيف» أساسا قطاعات الطاقة والنقل والصناعة التحويلية، بينما يتناول جانب «التكيف» على وجه الخصوص مخاطر الفيضانات والإجهاد الحراري والإجهاد المائي.

المواءمة مشروطة :لا تكفي أهلية النشاط؛ بل يجب احترام المعايير التقنية، ومبدأ عدم إحداث ضرر بيئي جسيم (DNSH)، والضمانات الاجتماعية الدنيا.

استخدامات محتملة :قد يدعم المرجع تصنيف السندات، القروض، الصكوك الخضراء وأدوات التمويل المختلط، دون أن يشكل بحد ذاته مصدرا للتمويل.

إطار طوعي في هذه المرحلة :لا يمنع تمويل الأنشطة غير المتوائمة ولا ينشئ امتيازا ضريبيا أو التزاما تنظيميا مباشرا.

الآثار الجهوية المحتملة

أ)هيكلة المشاريع الجهوية :قد يصبح من الضروري إدماج معايير بيئية قابلة للقياس والتحقق منذ دراسات الجدوى وملفات الاستثمار.

ب)تحسين الحوار مع الممولين :يمكن للمرجع الموحد تعزيز وضوح المشاريع الجهوية لدى البنوك والمستثمرين وشركاء التنمية.

ج)ارتفاع متطلبات البيانات :سيحتاج حاملو المشاريع إلى توثيق الانبعاثات والطاقة والمياه والمخاطر المناخية لإثبات المواءمة.

د)فرصة ترابية :تهم هذه التطورات خصوصا المشاريع الجهوية في الطاقة والنقل والصناعة والبنيات التحتية والمرونة المناخية.

نقاط اليقظة –قراءة استراتيجية

- **وضعية المرجع :**انتهت الاستشارة العمومية، غير أن المشروع لا يزال قيد الاستكمال؛ لذلك ينبغي تتبع نشر النسخة النهائية وكيفيات التطبيق.
- **الأهلية لا تعني المواءمة :**وجود المشروع ضمن قطاع مشمول لا يكفي؛ إذ يجب إثبات احترام العتبات والمعايير التقنية ومبدأ DNSHوالضمانات الاجتماعية.
- **القدرة التوثيقية :**سيتزايد ارتباط التمويل الأخضر بقدرة حاملي المشاريع على توثيق الانبعاثات والطاقة والمياه والتعرض للمخاطر المناخية وتدابير التكيف.
- **نطاق متطور :**لا تغطي المرحلة الأولى سوى جزء من الأنشطة، ومن المتوقع أن يتطور نطاق التصنيف ومعاييره.
- **لا تمويل تلقائيا :**قد تسهل المواءمة الحوار مع الممولين، لكنها لا تضمن الأهلية لمنتج مالي ولا الحصول على التمويل.

التوصيات الاستراتيجية

تستدعي هذه التطورات مقاربة جهوية مشتركة بين مجلس الجهة وشركائه، تقوم على الاستباق وتحسين قابلية المشاريع للمواءمة مع معايير التمويل الأخضر.

1. **الاستباق في إعداد المشاريع :**تحديد المشاريع الترابية التي قد تستجيب لمعايير التمويل الأخضر، بتعاون مجلس الجهة وشركائه.
2. **تعزيز المعايير البيئية والمناخية :**إدماجهافي تصميم المشاريع، خاصةفي الطاقة والنقل والصناعة وتدبير المياه والمرونة المناخية.
3. **هيكلة البيانات وتقاسمها :**تعبئة الجهات المالكة لبيانات الانبعاثات والنجاعة الطاقية واستهلاك المياه والتعرض للمخاطر المناخية.
4. **تحسيس المنظومة الجهوية :**تمكين المؤسسات العمومية والفاعلين الاقتصاديين والماليين وحاملي المشاريع من ملاءمة ممارساتهم تدريجيا.
5. **متابعة النسخة النهائية :**رصد القطاعات والعتبات التقنية وكيفيات التطبيق لتحيين الممارسات الجهوية.

الرهان الجهوي :جعل استباق التصنيف رافعة جماعية لتحسين الجودة البيئية للمشاريع الترابية وتهيئتها لتعبئة التمويل الأخضر مستقبلا.

المصادر :

- وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع التصنيف المغربي للتمويل الأخضر :الأسئلة الشائعة وفصلا التخفيف والتكيف، يوليوز 2026.
- الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بلاغ الاستشارة العمومية حول مشروع التصنيف، يوليوز 2026.